

أوصى مدير صندوق المركز العقاري بتوزيع 5,833 فلوس للوحدة الواحدة، أي ما يعادل 7٪ سنوياً من القيمة الاسمية للوحدة، عن الفترة من 2010/1/1 إلى 2010/1/31، وذلك لحاملي وحدات الصندوق المقدين في سجل المساهمين كما في نهاية تداول يوم الثلاثاء الموافق 16 فبراير الجاري، علماً أنه قد تم الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي على إجراء هذه التوزيعات بحسب سوق الكويت للأوراق المالية.



3 أسباب تقف وراء ظاهرة «الإدراج المزدوج» للشركات الكويتية في بورصات المنطقة

16 شركة محلية اتجهت لبورصات خليجية وتوقعات بـ 10 شركات جديدة خلال 2010



الحملات الترويجية حول مرونة القوانين والتشريعات دفعت الشركات للبحث عن الإدراج المزدوج

محمود فاروق

رغم الأزمة المالية التي ما زالت اصداؤها تتردد في أرجاء المنطقة، إلا أن ظاهرة استمرار إدراج الشركات الكويتية في بورصات المنطقة يشكل علامة استفهام تستحق التوقف امامها قليلاً سعياً للوقوف على الأسباب التي تشكل جوهر هذه الظاهرة. وهنا تشير مصادر الى أن الحملات الترويجية المستمرة التي تقوم بها اسواق المال الخليجية تعتبر العامل الرئيسي في جذب العديد من الشركات الكويتية في السابق وايضا خلال المرحلة المقبلة، لاسيما ان تلك الحملات تشدد على ما تمتاز به تلك الاسواق من مرونة في اجراءات وشروط الإدراج اضافة الى ما تمتاز به هذه الاسواق من قوانين ولوائح ميسرة ممتزجة بالرقابة المشددة على سير أعمال الشركات المدرجة فيها. وقد برزت ظاهرة «الإدراج المزدوج» للشركات الكويتية خلال السنوات القليلة الماضية حيث ادرج نحو 16 شركة محلية خلال العامين الماضيين، اضافة لذلك وجود النية لدى اكثر من 10 شركات محلية اخرى للإدراج في بورصات دبي وقطر والبحرين. ورغم الفرص المتاحة حالياً بالبورصة الكويتية في ظل قرارات لجنة السوق الاخيرة والمتعلقة بشروط الإدراج ما يبشر بإمكانية ادراج المزيد من الشركات وفق شروط محددة وليس وفق «المزاجية» الا ان استمرار الظاهرة في رغبة الشركات الكويتية المدرجة محلياً في الإدراج في البورصات الخليجية يشكل تساؤلاً ملحاً. وعليه، قالت مصادر ان رغبة الشركات المحلية في زيادة قاعدة عملائها ومساهمتها السبب المباشر في خطوة الإدراج بالخارج وتحديدًا في بورصات الخليج نظراً لطبيعة الاستثمار التي تربط اهالي المنطقة ومستثمريها فضلاً عن التقارب الجغرافي الذي يسهل من مهمة متابعة أداء عمل الشركات وبالتالي عدم الاستغراب من ادراجها في اكثر من بورصة. وازدادت المصادر ان تنوع الفرص الاستثمارية للشركات يقف سبباً ثالثاً وراء هذا التوجه



لاسيما معظم الشركات المحلية التي لجأت للإدراج في بورصات المنطقة او تفكر في الإدراج، مشيرة الى ان الشركات المحلية سعت مؤخراً للتوسع عربياً وخليجياً لزيادة عوائدها بعد ان توقفت سبل تحقيق معدلات تلك الزيادة محلياً وهو الامر الذي يعني رغبة تلك الشركات في التواصل مع عملائها الجدد في تلك الاسواق من خلال عملية الإدراج في بورصات الدول التي تنفذ فيها مشاريع. يذكر ان شركة من القابضة قد ادرجت مؤخراً في سوق دبي المالي كما قامت شركة هينس تليكوم بنفس الخطوة بعد ان حصلت على موافقة هيئة الاوراق المالية على قرار الإدراج عوضاً عن سوق ابوظبي للاوراق المالية وعقب الانتهاء من جميع الاجراءات المتعلقة بالسوقين، كما حصلت الشركة الوطنية للاتصالات منذ ايام على قرار بالموافقة على ادراجها في سوق قطر المالي من قبل لجنة السوق بالبورصة الكويتية. ولا شك ان ارتفاع حصيلة الشركات الكويتية المدرجة في البورصات الخليجية مؤشر صحي، وذلك كما تنتظر اليه بعض الاوساط المراقبة مشيرة الى ان تلك الخطوة تمتاز بانتقال الشركات من «المحلية» الى «الاقليمية»، وبالتالي زيادة رقعة التعريف بها وهو امر طبيعي في ظل الاقتصاد الحر الذي تمتاز به المنطقة وهو ما ترجم على ارض الواقع من خلال دخول مستثمرين خليجيين على اكثر من شركة محلية كان آخرها شركة الامتياز للاستثمار ومن قبلها الشركة الوطنية للاتصالات. وتوقعت المصادر ان تنعكس خطوة «الإدراج المزدوج» على الشركات الكويتية خلال الفترة المقبلة وذلك بفضل العوائد المالية التي ستتحقق مستقبلاً من عوائد المشاريع التي تقوم الشركات بتنفيذها في تلك الاسواق وايضا من خلال زيادة قاعدة مساهمتها ومتداوليها في بورصة الكويت والبورصات الخليجية على مختلف جنسياتها.

الإعلان عن الفوائض المالية للكويت لم يكن كافياً للخروج من حالة الركود

أسواق الخليج تتجه نحو المؤشر الأحمر مع بداية 2010

رمز	اسم الشركة	السعر	التغير	حجم التداول
1230	البنك الأهلي الكويتي	1.20	0.05	120000
1231	البنك التجاري الكويتي	1.15	0.02	110000
1232	البنك الإسلامي الكويتي	1.10	0.01	100000
1233	البنك الزراعي الكويتي	1.05	0.03	90000
1234	البنك العقاري الكويتي	1.00	0.04	80000



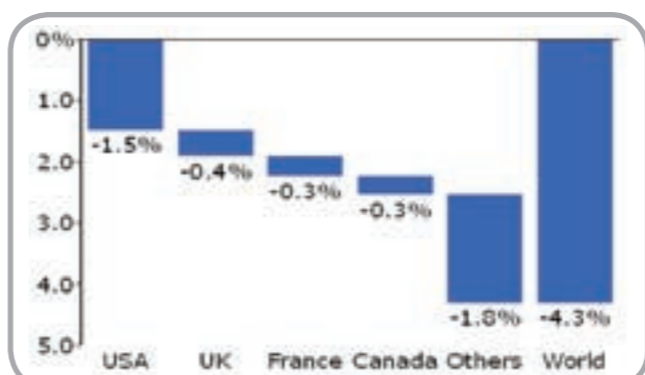
البورصة لم تتجاوب مع الإعلان عن الفوائض المالية للكويت

لم تكن بداية الاسواق العالمية في هذا العام ايجابية إذ خسر مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال لأسواق العالم (MSCI World) 4.3٪ في يناير. وقادت أسواق الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا الخسائر، في الوقت الذي هيمن سوق شائغهاي على معظم الخسائر إذ بلغت نسبة الانخفاض فيه 9٪ في حين فقدت أسواق آسيا - الباسيفيك باستثناء اليابان والهند 6٪. أما الاسواق المبنية (frontier markets) فكانت الأفضل إذ لم تخسر سوى 2٪ خلال يناير الماضي.

إلى هذا استمرت الأخبار الاقتصادية السيئة في أميركا وأسواق متطورة أخرى، ورغم هبوط معدل البطالة في أميركا إلى 9.7٪ في يناير بعد أن وصل إلى 10٪ في نهاية 2009، إلا أنه تم تعديل بعض البيانات، على سبيل المثال تم تعديل عدد الذين خسروا وظائف في ديسمبر من 85 ألف إلى 150 ألفاً وظيفية. أما التحذير الذي أطلقه رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي السابق آلان غرينسبان الذي يتعلق بالوضع الائتماني لأميركا في أسواق العالم بعد الإعلان عن توقعات بوجود عجز مالي في هذا العام قد يصل إلى 1,6 تريليون دولار، فسرعان ما بدده وزير الخزانة عندما قال ان الولايات المتحدة لن تخسر أبداً تصنيف ديونها عند المستوى Aaa.

مؤشرات السوق					
مؤشر الربيحة في 2010	مؤشر الربيحة في 2009	%2009	يناير 2009	اخراغلاق	القيمة السوقية بالمليار دولار
14	23	27	2,14	6253	331
9	غير متوافرة	5-	2,90-	375	93
7	11	15	4,02-	2633	77
10	12	1	5,76-	6558	53
5	54	10	11,84-	1590	34
11	17	17	2,57	6532	18
10	غير متوافرة	19-	1,37	1478	16
12	7	18	1,01-	403	444

مستوى التقلب في دول التعاون فانخفض بنسبة 35٪ بحسب مؤشر المركز للتقلب وتصدرت ابوظبي المؤشر إذ شهد معيار مخاطرها انخفاضا بنسبة 53٪. ومن حيث التقييم، بلغ تداول مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال لأسواق التعاون (MSCI GCC) بين 20 و 30 مرة بسبب السعودية والكويت حيث دفعت الأرباح الضعيفة فيهما التقييمات نحو الارتفاع. وفي حين بدأ السوق الإماراتي جذاباً، كان تداول مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للسوق الإماراتية (MSCI UAE) أدنى من نطاق مكرر ربحيته.



في حين اتسعت قيمة الأسهم المتداولة بنحو 12٪ لتصل إلى 27 مليار دولار. كذلك شهد السوق السعودي أكبر ارتفاع

حذرين وأكثر تفاعلاً مع الأخبار السلبية وتجاهل أي مؤشرات إيجابية تقريبا. كذلك استمرت مشكلات الديون في الإمارات وأرقام أرباح الشركات الضعيفة خاصة في قطاع البنوك برمي ثقلها على البلاد في حين تركزت المخاوف في السعودية على إمكانية أخذ مخصصات إضافية في القطاع المصرفي والشكوك التي تحوم حول ديون زين السعودية بعد أن فشلت في تلبية بعض الالتزامات ذات الصلة بقرض مرابحة إسلامي. على صعيد آخر، كان حجم الأسهم المتداولة في أسواق المنطقة ثابتاً خلال شهر يناير

اتجهت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية شهر يناير نحو المؤشر الأحمر مع استمرار أخبار الشركات السلبية بحسب ما ذكره التقرير الصادر مؤخراً عن شركة المركز المالي الكويتي «المركز». وأشار التقرير إلى أن الإعلان عن الفوائض المالية للكويت إضافة إلى مشروع القانون التمهيدي لتأسيس هيئة سوق مال لم يكن كافياً لخروج السوق من حالة الركود مع إغلاق المؤشر الوزني على انخفاض بنسبة 3٪. أما سوق دبي المالي فتعرض مرة أخرى للانخفاض في يناير عندما فقد 12٪ مع معاناة الإمارة من أزمة مجموعة دبي العالمية والانخفاضات الكبيرة في أرقام أرباح القطاع المصرفي. على العكس من السعودية وعمان والبحرين التي كان المؤشر الأخضر عنوانها. من جانبه خسر مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال لأسواق التعاون (MSCI GCC) 1٪ ليتجاوز بذلك الاسواق الناشئة في أدائه الذي فقد 5,65٪ لشهر يناير (مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق الناشئة (MSCI EM). أما العوامل الكلية فلم تكن كافية في تعزيز مستوى الثقة بالسوق مع بقاء المستثمرين